

اهمية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)

The importance of monetary policy in targeting inflation in Algeria, an analytical study for the period (2000-2017)

حمداني معمر¹، بناي مصطفى²

¹طالب دكتوراه، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 3، الجزائر،

hamdani.maamar@univ-alger3.dz

²استاذ محاضر قسم أ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة

الجزائر 3، الجزائر. benai.mustapha@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/10/1

تاريخ القبول: 2021/5/6

تاريخ الاستلام: 15/1/2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم اداء السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2017، بالإضافة الى عرض وتقييم سياسة استهداف التضخم خلال نفس الفترة ، وقد توصلت الورقة البحثية الى العديد من النتائج كان ابرزها ان السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك الجزائر لم تستطع تحقيق هدف الاستقرار النقدي بسبب وجود العديد من العوامل الغير نقدية التي تؤثر على معدل التضخم في الجزائر، وإن التوجه الحديث للسياسة النقدية لا يمكن اعتباره سياسة استهداف التضخم، بل هو مجرد توقع مستقبلي لمعدلات التضخم بسبب عدم توفير المتطلبات الاولية لتجسيد وانجاح هذه السياسة .

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، اهداف السياسة النقدية، سياسة استهداف التضخم.

تصنيف JEL : E59،E52،E50.

Abstract:

This study aims to evaluate the performance of the monetary policy of the Bank of Algeria in achieving monetary stability during the period from 2000 to 2017, in addition to presenting and evaluating the policy of targeting inflation during the same period, and the research paper reached many results, the most prominent of which was that the monetary policy adopted by the Bank of Algeria did not It can achieve the goal of monetary stability due to the presence of many non-monetary factors that affect the rate of inflation in Algeria, and the modern trend of monetary policy cannot be considered an inflation-targeting policy, but rather it is only a future forecast of inflation rates due to the lack of provision of the initial requirements for the embodiment and success of this policy.

Keywords: monetary policy, monetary policy goals, inflation targeting policy.

Jel Classification Codes: E50, E52, E59.

المؤلف المرسل: حمداني معمر، الإيميل: hamdani.maamar@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

لقد أصبحت السياسة النقدية اليوم من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الاستقرار في مختلف المتغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة والتي تختلف أولوياتها من بلد إلى آخر، ومع تزايد التوجه نحو استعمال أكثر للأدوات النوعية للسياسة النقدية على حساب الأدوات الكمية، وتبني سياسة استهداف التضخم لأن التضخم يعتبر واحدا من أكبر المشكلات التي قد يواجهها اقتصاد أي دولة نظرا لما يحتويه من آثار سلبية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية لذلك تولدت قناعات لدى العديد من البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الأولي للسياسة النقدية وبناء على ذلك ظهر ما يسمى باستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية.

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ بداية الألفية فائضا هيكلي في السيولة المصرفية بسبب ضخامة الإيرادات النفطية وارتفاع قيمة الواردات بكميات معتبرة، مما كان له الأثر البالغ على سياسات بنك الجزائر مع ظهور ضغوطات تضخمية منذ بداية سنة 2000، وعليه فقد قامت السلطات النقدية في الجزائر باستهداف ضمني لمعدل التضخم خلال هذه الفترة من أجل امتصاص فائض السيولة.

وتلبية لهذا المسعى جاءت الاحكام التشريعية المتعلقة بالإمر رقم 10-4 المعدل والمتمم للإمر 03-11، لتعطي الاستقرار في الأسعار كهدف أولي صريح للسياسة النقدية مبرزة ضرورة التوجه نحو استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر.

1-1- مشكلة الدراسة: ومن هذا المدخل تأتي هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2017؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح الإشكاليات والتساؤلات الفرعية التالية:

-ما المقصود بالسياسة النقدية؟ وفيما تتمثل اهدافها وادواتها؟

-ماذا نقصد بسياسة استهداف التضخم وكيف ظهرت؟

-ماهي أهم أسباب التضخم في الجزائر؟

1-2- فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة سننطلق من اختبار الفرضية التالية: تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

1-3-أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحديد أهمية السياسة النقدية في الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار النقدي، كما تهدف ايضا الى تقييم استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2017.

1-4-منهج الدراسة: سعيا منا لبلوغ أهداف الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي بأسلوب تحليلي باعتباره مناسب لاستعراض السياسة النقدية، الأدوات والأهداف، وايضا تم استعماله من أجل التعريف بظاهرة استهداف التضخم ومتطلبات تطبيقها، وفي الأخير اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك من أجل دراسة تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2017.

1-5-هيكل الدراسة: تتكون هذه الدراسة من ثلاث محاور رئيسية ومقدمة وخاتمة، حيث يتناول المحور الاول التعريف بالسياسة النقدية وإلى أهدافها وإلى مختلف أدواتها سواء كانت كمية أو نوعية، بينما يستعرض المحور الثاني تحديد مفهوم ظاهرة استهداف التضخم وشروطها، اما المحور الثالث فيتناول دور وأهمية السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

2- الإطار النظري للسياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية.

2-1-تعريف السياسة النقدية: هي السياسة التي تستهدف إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في اقتصاد سليم والمقصود بالاقتصاد السليم ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد يمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية (عمار، 2015، صفحة 95).

وتعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (مندور، 2004، صفحة 224).

كما تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة.

2-2-أهداف السياسة النقدية: حتى يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من استراتيجية يتبعها البنك المركزي، فتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية يتطلب في البداية تحديد أهداف أولية، ثم بعدها تحديد الأهداف الوسيطة، وهي تلك الأهداف التي بواسطتها يستطيع البنك المركزي من الوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير مباشرة على الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

2-2-1-الأهداف الأولية للسياسة النقدية: وهي تلك الأهداف التي من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ-مجمعات الاحتياطات النقدية: وتتضمن القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات الغير مقترضة (سجل، 1987، صفحة 293)، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور (أوراق نقدية، نقود مساعدة) ونقود الودائع وكذا الاحتياطات المصرفية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى أما الاحتياطات غير المقترضة فتساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة (مفتاح، 2005، صفحة 124).

ب-ضبط ظروف سوق النقد: تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ويقصد بظروف سوق النقد قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى (الناقعة، 2001، صفحة 134).

2-2-2-الاهداف الوسيطة: يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، تلك المتغيرات النقدية التي يمكن للبنك المركزي أن يؤثر عليها وبالتالي فهي بمثابة إعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية وتتمثل الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فيما يلي:

أ-معدل الفائدة: يعتبر هذا الخيار في منتهى الدقة فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيدة للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية، ويرى الكينزيون أنه يجب تثبيت معدل الفائدة في أدنى مستوى ممكن في حين يهمله النقديون ويهتمون أكثر بكمية النقود.

ب-سعر الصرف: يمثل سعر الصرف مؤشر إيجابي حول الاوضاع الاقتصادية لبلد ما كما أن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام، فانخفاض سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما ارتفاعه فيسبب ضغطا انكماشيا وبالتالي إنخفاض في مستويات النمو (فتيحة، 2017، صفحة 60).

ج-المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق أي أنها تظم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان.

2-2-3-الأهداف النهائية للسياسة النقدية: تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف وأهداف هذه المجتمعات فنجدها في الدول المتقدمة يركز دورها على العمالة الكاملة للاقتصاد في اطار من الاستقرار النقدي وكذلك التصدي لمختلف التقلبات الاقتصادية المختلفة، أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية التي تنحصر في خدمة التنمية اهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها (بن علي و عبد العزيز، 2005، صفحة 113)، ويمكن تلخيص أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:

أ-استقرار الأسعار: تسعى السلطات النقدية إلى العمل على التقليل من المتغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الأسعار لما لهذه التغيرات من آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية وبالتالي على أداء الاقتصاد ككل.

ب-تحقيق توازن ميزان المدفوعات: في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق لجوء البنك المركزي للتقليل من هذا العجز، عن طريق رفع معدل إعادة الخصم، الأمر الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الأمر الذي ينجم عليه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الواردات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات (عبد الحميد، 1998، صفحة 288).

ج-مكافحة البطالة(تحقيق العمالة الكاملة):تسعىجميع الدول إلى الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، وهذا نظرا لما للبطالة من آثار انكماشية على الانتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، وتقوم السياسة النقدية بتحقيق هدف التشغيل الكامل عن طريق تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة إلى جانب تنشيط الطلب الفعال(Jaffre, 1999, p. 99).

د-تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة: تسعى جميع حكومات العالم إلى تحقيق هذا الهدف ويقصد به زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى، ويكون ذلك من خلال التأثير على الاستثمار عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حدما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي.

2-3-أدوات السياسة النقدية: تعبر أدوات السياسة النقدية عن الآليات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتماشى مع أهدافها المسطرة مسبقا وفق السياسة الاقتصادية الكلية، وهي تختلف من دولة إلى أخرى وهي تقسم إلى نوعين كمية ونوعية.

2-3-1-أدوات السياسة النقدية الكمية: هدفها التأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي تؤثر على الكميات المعروضة في الاقتصاد، ويطلق غالبا على هذه الأدوات صفة التقليدية وأهم هذه الوسائل هي:

أ-سياسة سعر إعادة الخصم: وهو الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم البنوك بخصمها لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الافراد والمؤسسات(السيد علي و العيسى، 2004، صفحة 397).

حيث يقوم البنك المركزي بتحديد سعر إعادة الخصم حسب الوضع الاقتصادي، ففي فترات التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم من أجل امتصاص فائض السيولة أما

في حالة وجود إنكماش اقتصادي فيقوم بتخفيض هذه النسبة بهدف تشجيع البنوك على التوسع في منح القروض.

ب- سياسة السوق المفتوحة: ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة (بن علي و عبد العزيز، 2005، صفحة 195)، وتعتبر هذه الأداة الأكثر استعمالاً خاصة في الدول التي تملك سوق مالي ونظام مصرفي متطور جداً، ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود بهدف دعم القدرة الشرائية وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي من خلال إتباعه سياسة نقدية توسعية، أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم فإن البنك المركزي سوف يسعى إلى خفض حجم العرض النقدي من خلال استخدام سياسة نقدية انكماشية حيث يقوم ببيع سندات حكومية بأسعار مغرية لتحفيز شرائها وامتصاص السيولة.

ج- سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي: تتمثل هذه الاداة في الزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي دون أن يتقاضى عن ذلك أي سعر فائدة (مصطفى و حسن، 2000، صفحة 158)، ويقوم البنك المركزي عادة برفع معدل الاحتياطي الإجمالي في فترات التضخم وذلك من أجل تخفيض حجم السيولة لدى البنوك وبالتالي التخفيض من قدرتها على منح القروض، أما في حالة الكساد فيقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الإجمالي مما يشجع البنوك التجارية في التوسع في منح القروض.

2-3-2- الأدوات النوعية (الكيفية) للسياسة النقدية: يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية أدوات نوعية للتأثير على حجم الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات تستطيع توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ- سياسة تأطير القرض: تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر ويكون ذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك أن يتجاوزه، بهدف الحد من خلق نقود الودائع، ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في حدوث التضخم.

ب- السياسة الانتقائية للقرض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو لتسهيل نقل الموارد المالية إلى قطاع آخر (Mourgues, 1993, p. 238).

ج- الإقناع الأدبي: يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة النقدية والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها باتتباع سياسة إئتمان معينة تحقيقاً لأهداف اقتصادية معينة (فتيحة، 2017، صفحة 62).

3- استراتيجية استهداف التضخم.

يعرف التضخم بأنه ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة أو أكثر (وليد و سليم، صفحة 62)، ويعتبر التضخم من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاديات العالمية، ولذلك تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل المدى للسياسة النقدية، نظرا لما له من خطورة على النشاط الاقتصادي ككل، كما تبين أن التأثير على التضخم عن طريق التحكم في بعض المتغيرات الوسيطة كمعدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف، مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينيات عرف هذا الاسلوب بسياسة استهداف التضخم (احمد س، 2018، صفحة 161).

3-1- مفهوم سياسة استهداف التضخم وتطورها: في بداية التسعينيات قامت العديد من البنوك المركزية وكذا صانعي السياسة النقدية بتبني تقنية جديدة تسمى باستهداف التضخم وذلك من أجل السيطرة على المستوى العام للأسعار، حيث تم الانتقال من استهداف العرض النقدي بمفاهيمه المختلفة إلى استهداف التضخم نفسه، حيث يكون هدف استقرار الأسعار هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما يمكن القول أنه السياسة التي يقوم البنك المركزي من خلالها بتحديد معدل التضخم المستهدف، ثم يتم تنفيذ السياسة النقدية وفقا لهذا الهدف (امينة، 2017، صفحة 189).

وبدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في نيوزلندا في ديسمبر 1989، ثم في كندا في فيفري 1991، ثم في المملكة المتحدة في 1992، ثم تليها باقي الدول الصناعية الاخرى كاستراليا والسويد في 1993.

إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عددا من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل الشيلي وبولندا في 1999، كولومبيا، كوريا وجنوب افريقيا في سنة 2000، هنغاريا اسكتلندا والمكسيك في 2002، واخيرا الفلبين والبيرو في 2003 (احمد و حنان، 2018، صفحة 156).

3-2- تعريف سياسة استهداف التضخم: هناك العديد من التعاريف لسياسة استهداف التضخم أهمها:

- يعرف كل من SAVASTANO ET MISHKIN إن استهداف التضخم هو عبارة عن إطار للسياسة النقدية، يستند على إعلان هدف عددي للتضخم مع التزام جميع المؤسسات بتحقيق هذا الهدف المعلن (Smith, 2010, p. 20).

- ويشير ESERTURAR أن استهداف التضخم هي نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي رقمي للتضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية (Turar, 2002, p. 01).

واستمر الجدل في كيفية تعريف هذا المصطلح وأي البلدان يمكن أن تعتبر مستهدفة له حتى بعد 15 سنة من تواجده بحيث يخلص KENNETH N KUTTNER إلى وجود طريقتين للتفكير في تعريف استهداف التضخم هما:

-تتعلق الطريقة الأولى بالخصائص الملاحظة أو الظاهرة لإطار سياسة الاستهداف؛

-تتعلق الطريقة الثانية بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية.

وحسب الطريقة الأولى يكون الطريق الأسهل لتمييز استهداف التضخم يكون بالإعلان الذاتي، فإذا أعلن البنك المركزي عن هدف التضخم نقول أنه يطبق سياسة استهداف التضخم، ويسمى هذا التعريف العملي لاستهداف التضخم.

كما يعرف استهداف التضخم بأنه من المفاهيم الحديثة نسبيًا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم يتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية (الشناوي، 2004، صفحة 01).

3-3-انواع سياسة استهداف التضخم: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من سياسة استهداف التضخم وهي (امينة، 2015، صفحة 142):

3-3-1-سياسة استهداف التضخم الكامل: ويعتبر هذا النوع الأكثر انتشارًا بالنسبة للدول التي تتراوح مستوى المصادقية فيها من متوسط إلى أعلى مع إطار من الشفافية التي تسمح للبنك المركزي بتحقيق أهدافه.

3-3-2-سياسة استهداف التضخم LITE اللات: يكون هذا النوع عندما تتبنى سياسة استهداف التضخم بدرجة منخفضة وهو النظام النقدي الذي يتميز بعدم قدرة البنك المركزي على استعمال هدف استقرار الأسعار بسبب انخفاض المصادقية هذا النظام النقدي محدد للدول التي لها قابلية الاستجابة الكبيرة للصدمات.

3-3-3-سياسة استهداف التضخم الانتقائي: يكون هذا النوع عندما يتم اعتماد سياسة استهداف التضخم مع مستوى عالٍ من المصادقية، والتي تساعد على تحقيق هدف استقرار الأسعار، كما يجب توفر المعلومات اللازمة حتى يقوم البنك المركزي بالتنبؤ بمعدل التضخم خاصة أسعار الأصول المالية.

3-4-متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم: لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح، هناك إجماع بين الاقتصاديين ومسؤولي البنوك المركزية على ضرورة توفر عدد من الشروط المسبقة لضمان فعالية استهداف التضخم، وتتمثل في الشروط العامة والأولية.

3-4-1-المتطلبات العامة لاستهداف التضخم: حدد MISHKIN خمسة متطلبات ضرورية لقيام استهداف التضخم وهي ما يلي (بن علي و عبد العزيز، 2005، الصفحات 10-12):

-الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط؛

-النزاهة مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام بتحقيق الهدف؛

-استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات، تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في التضخم، ليس فقط المجمعات النقدية، واستعمالها في إتخاذ قرار السياسة النقدية، ويجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بالتضخم المحلي؛

-زيادة الشفافية حول استراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية؛

-إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

3-4-2- الشروط الأولية لاستهداف التضخم: تتمثل الشروط الأولية لاستهداف التضخم في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر، وتوجد ثلاثة شروط أولية لسياسة استهداف التضخم هي:

أ-استقلالية البنك المركزي: تعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية (شوقي، 2014، صفحة 06)، وضمان عدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة، بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات العمومية، إن انعدام هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الأهداف الموضوعية مع إجبار البنك المركزي التكيف مع سياسته النقدية حسب الظروف السائدة، ويتبنى البنك المركزي استهداف وحيد متمثل في معدل رقمي أو مدى مستهدف والتخلي عن باقي الإستهدافات الإسمية الأخرى كالأجور، مستوى التشغيل، أو سعر الصرف، وذلك حتى لا يحدث تعارض بين الأهداف مما يؤدي إلى عدم تحقيق هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل.

ب-وجود هدف وحيد للسياسة النقدية: يتمثل الشرط الثاني لتبني إستهداف التضخم في انعدام إستهدافات إسمية أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي تتعارض وتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل فعندما تختار الدولة نظام سعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ المعدل المستهدف وسعر الصرف الثابت في نفس الوقت، ولتفادي هذا التضارب يتطلب تبني نظام سعر صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض لذا يكون الطريق الأكثر أمانا لتفادي تلك المشاكل أن لا تكون أي متغيرات إسمية مستهدفة مع النظر إلى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية (جميلة، الصفحات 100-101).

ج-وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم، حيث يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تسعير نموذج ديناميكي للتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة، لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفاعلية في حالة انحراف المعدل عن قيمته في المستقبل، ولا بد أن تكون أيضا أسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الأمثل لتلك

الأدوات لينتقل اثرها على النشاط الاقتصادي إذا حدثت انحرافات عن التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب (كهينة و احمد، 2019، صفحة 336).

4- دور السياسة النقدية في التحكم في التضخم في الجزائر في الفترة من 2000 الى 2017. يعتبر التضخم من أهم المشاكل التي تواجهها السياسة النقدية في الجزائر وسوف نحاول في هذا المحور التعرف على أهم أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر وكذلك قدرة السياسة النقدية على التحكم فيها.

4-1-أسباب التضخم في الجزائر: تتعدد وتختلف أسباب التضخم في الجزائر حسب وجهات نظر المحللين لهذه الظاهرة ويمكن التطرق لأهم هذه الأسباب فيما يلي:

4-1-1-الزيادة في التكاليف الانتاجية: من أهم أسباب إرتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الانتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع هذا في ظل القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الاضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على السلع (سعيد، 2006، صفحة 239)، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصادي حيث يتكون حوالي 83% من الاقتصاد من التجارة والخدمات الصغيرة، فحسب ما يشير إليه آخر مسح أجراه الديوان الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وتبين أن المشاريع المحلية هي التي تهيمن على نسبة 99% من المشاريع المعلنة، وبالنسبة إلى توزيع المشاريع حسب القطاعات فقطاع النقل هو الذي يشكل معظم الاستثمارات بنسبة 60% ويليه قطاع البناء والاشغال العامة بنسبة 16% ثم قطاع الصناعة بنسبة 10%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 2%، والاستثمارات الاجنبية المباشرة تكون فقط في قطاع المحروقات والبنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية (Mebtoul, 2012)، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الانتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور ايضا من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعة من أرقام أعمال أعلى المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، كما أن الاجور باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مكونات الدخل الوطني وبالتالي زيادة الطلب الكلي فأية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الانفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة (سعيد، 2006، صفحة 293).

4-1-2-عدم التناسب بين الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية: حيث أن الزيادة في الإنفاق تقابله أثار اقتصادية واجتماعية سيئة خاصة مع معدل نمو الناتج المحلي، حيث قدر الإنفاق العام للفترة (2004-2009) ب200مليار دولار، وبالنسبة إلى برنامج الاستثمار العام قدر الإنفاق ب286مليار دولار مقسم إلى جزئين، 130مليار دولار مخصصة لإكمال المشاريع الكبرى التي شرع فيها في الفترة (2004-2009) أما مبلغ 156 مليار دولار فيوجه للإنفاق على المشاريع الجديدة للفترة (2010-2014) (ليلي و عائشة، 2016، صفحة 126) ، ولقد كان لهذا الإنفاق أثر سلبي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة الحقيقية، وعليه فإن الإنفاق الكبير في حالة عدم تحقيقه لمعدل +نمو مرتفع سوف يعمل على ارتفاع معدلات التضخم.

4-1-3-التضخم المستورد: يعتبر من المصادر الخارجية للتضخم وهو مرتبط بحجم التجارة الخارجية، ودرجة الانفتاح على الاقتصاديات العالمية، مما جعل السياسة الاقتصادية الجزائرية تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قناة التجارة الخارجية، حيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بنسبة كبيرة وتمثل 75% من مجموع الواردات في المعدات والمواد الأولية، كما أن مانسيته 80% من المؤسسات الخاصة والعامّة تعمل بالاعتماد على مدخلات مستوردة، وتبلغ نسبة ما بين 70% و75% من السلع النهائية المستوردة في سنة 2009 و2010 من احتياجاتنا، وعليه فإن ارتفاع الأسعار في الدول التي تتعامل معها الجزائر تجاريا سوف يؤدي إلى ارتفاع الاسعار في الجزائر.

4-1-4-التوسع النقدي الغير مراقب وعجز الميزانية: تتطلب سياسة التنمية في الجزائر أموالا باهضة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الاصدار النقدي وبدون مقابل من ذهب وعملة صعبة، وهذا ما ينتج عنه زيادة في الكتلة النقدية بدون زيادة في السلع، والأمر الذي دفع الأسعار نحو الارتفاع وارتفاع معدلات التضخم.

4-2- دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر في الفترة ما بين 2000الى2017: لقد تعزز دور السياسة في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الامر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار.

ولمعرفة مدى فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم والتقليل من أثاره الاقتصادية والاجتماعية سوف نقوم بتتبع تطور معدلات التضخم للفترة (2000-2017)، ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر ومن أجل ذلك سوف نستعين بالجدول الموالي الذي يبين تطور التضخم والتضخم المستهدف في الجزائر للفترة الممتدة من (2000الى2017)

الجدول رقم 01- يبين تطور معدل التضخم والتضخم المستهدف في الجزائر للفترة من (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	3.7	4.9	
معدل التضخم المستهدف	3	3	3	3	3	3	3	3	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات التضخم	5.7	3.9	4.5	8.9	3.26	2.92	4.8	6.4	5.6
معدل	3	3	4	4	4	4	4	4	4

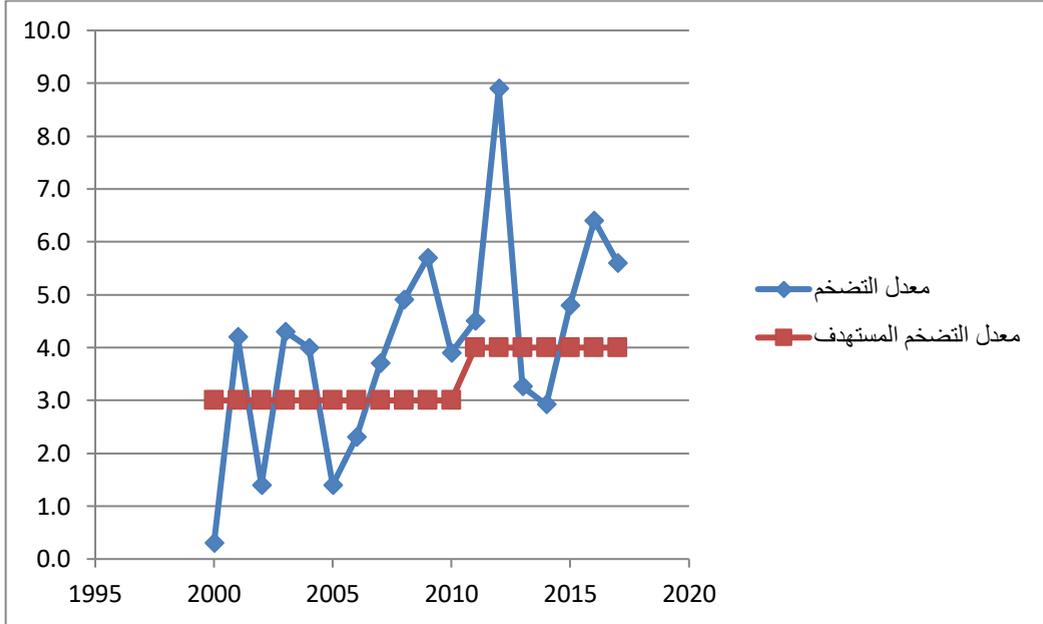
										التضخم المستهدف
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--------------------

من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر من موقع:

<https://www.bank-of-algeria.dzt> و <https://data.albankaldawli.org>

ويمكن تمثيل هذه المعطيات بالشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور معدل التضخم والتضخم المستهدف في الجزائر للفترة من (2000-2017)



لقد سجل معدل التضخم في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي أرقاما كبيرة جدا بلغت 29.80% سنة 1995 و 18.5% سنة 1996 ولعل السبب في هذا الارتفاع يعود إلى رفع دعم الدولة عن الأسعار وتحريرها، حيث لجأت الحكومة إلى تخفيض الدعم الموجه للمواد الأساسية في تلك الفترة، ولكن سرعان ما عدا إلى الانخفاض مباشرة بعد الانتهاء من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أقرها صندوق النقد الدولي والذي كان آخرها برنامج التعديل الهيكلي، حيث انخفض معدل التضخم في سنة 2000 إلى أدنى مستوى له ليبلغ 0.3% وهو معدل اقل بكثير من نسبة التضخم المستهدف والذي حدد بنسبة 3% ليعاود الارتفاع ويبلغ 4.2% سنة 2001 وهذا بسبب نمو الكتلة النقدية M_2 إلى 17.30% ليرتفع من جديد ليصل إلى 4% سنة 2004 ليعود إلى الانخفاض ليصل إلى 1.4% سنة 2005، وإلى 3.7% سنة 2007 ورغم أن معدل التضخم المستهدف في هذه المرحلة كان 3%، فنلاحظ أن معدل التضخم الحقيقي قد تجاوز هذه النسبة سنة 2004، 2003 و 2007، وهذا راجع إلى نمو فائض

السيولة المصرفية وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة، وعلى الرغم من ذلك ضلت معدلات التضخم مرتفعة في سنة 2008 و2009 مقارنة بالتضخم المستهدف بـ3% ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للازمة المالية، حيث بلغ في سنة 2012 نسبة 8.9% متجاوزا التضخم المستهدف في تلك السنة والذي قدرت نسبته بـ4%، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد من جهة ومن جهة اخرى الزيادة في الاجور التي عرفتها هذه السنة، ونتج عن ذلك زيادة الطلب على السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ثم عاود للارتفاع في سنة 2015 و2016 ليبلغ بـ6.4% بالرغم من ان نسبة التضخم المستهدف في تلك الفترة قد حدد بـ4%، وترجع هذه الزيادة في معدلات التضخم إلى الصدمة النفطية وما نتج عنها من انخفاض أسعار الصرف، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المحددة إداريا كالبنزين والمازوت والنقل وارتفاع أسعار الكهرباء والغاز، وإن ارتفاع التضخم في هذه الفترة لا يرجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم بل يعود أساسا إلى النقائص في ضبط الاسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، وقد انخفض معدل التضخم في سنة 2017 إلى 5.6% وقد حدث في صرف ارتفاع عال نسبيا للتوسع النقدي بـ8.4% ونفسر هذه التطورات الغير نمطية الى حد كبير بكثرة نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع الاستهلاكية.

5- خاتمة:

بناء على ما تم عرضه سابقا يمكن القول أن للسياسة النقدية أهمية كبيرة في محاربة التضخم في الجزائر، حيث كان هذا الهدف من أولويات بنك الجزائر في إطار سياسة نقدية فعالة، وعندما شهدت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة في التسعينيات استطاع بنك الجزائر التحكم فيه في الفترة 2000-2017 من خلال امتصاص السيولة والحفاظ على مستويات تضخم ملائمة.

وتمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا ومن بين أهم أدوات السياسة النقدية الجديدة وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق استقرار الأسعار، ومن أجل ضمان نجاعة تطبيق هذه السياسة يجب توفر مجموعة من الشروط، والجزائر كغيرها من الدول اعتمدت هذه السياسة ولكنها لم تستطع توفر جميع شروط استهداف التضخم بالرغم من ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية.

ومن خلال ما سبق تبرز اهم النتائج التي توصل اليها البحث في النقاط التالية:

- استراتيجية استهداف التضخم اسلوب حديث للسياسة النقدية يسعى البنك المركزي من خلاله الى تحقيق استقرار الاسعار كهدف وحيد للسياسة النقدية على المدى الطويل.

- عدم قدرة ادوات بنك الجزائر من تحقيق الاستقرار النقدي بسبب وجود عدة عوامل غير نقدية تؤثر على التضخم في الجزائر.

- لا يمكن اعتبار ممارسات بنك الجزائر استهداف للتضخم بل يمكن اعتباره توقع مستقبلي لمعدلات التضخم، وهذا لعدم قدرة السلطة النقدية على توفير المتطلبات الاولية لتجسيد وانجاح هذه السياسة.

- التوصيات:** وفي الختام تقودنا نتائج الدراسة الى التوصيات التالية:
- اعطاء استقلالية اكبر للسلطة النقدية في رسم وتنفيذ سياستها النقدية دون الخضوع لاي ضغوط سياسية.
 - التقليل من التبعية للخارج وذلك من اجل تحقيق الاستقرار النقدي ويكون ذلك من خلال التنسيق بين السياسة النقدية والمالية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية والتقليل من الاستيراد.
 - توفير بعض الشروط التي تساعد على تحسين فعالية السياسة النقدية لتطوير الاسواق المالية.
 - يجب الابتعاد على مصادر التمويل التضخمية، ويجب ان يكون الهدف الاولي للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الاسعار.

6-قائمة المراجع:

- 1- عمار بوزعرور، (2015)، السياسات النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 2- مندر احمد محمد، (2004)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر.
- 3- سيجل باري، (1987)، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- 4- مفتاح صالح، (2005)، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- 5- علي الناقة احمد ابو الفتوح، (2001) نظرية النقود والاسواق المالية، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر.
- 6- بنابي فتيحة، (2017)، علاقة استقلالية البنك المركزي بفاعلية السياسة النقدية، مجلة معارف، السنة الثانية عشر، العدد 22، ص60.
- 7- بن علي بلعزوز، (2006)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 8- عبد الحميد عبد المطلب، (1998)، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتبة زهراء الشرق، مصر.
- 9- Jacques-Henri David, (1990), Philippe jaffre, La Monnaie et la politique monétaire, 3^{eme} edition, economica, France.
- 10- السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، (2004)، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد.
- 11- مصطفى احمد فريد، السيد حسن سهير محمد، (2000)، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، شباب الجامعة، الاسكندرية.
- 12- Michelle de Mourgues, (1993), La monnaie système financière et théorie monétaire, 3^{eme} Edition, economica, p238.

- 13- بشيشي وليد، مجلح سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والازمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، ص 44.
- 14- سماحي احمد، (2018)، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2002-2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، ص 161.
- 15- دبات امينة، (2017)، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14، ص 189.
- 16- مير احمد، بور عدة حنان، (2019)، دور السياسة النقدية الحديثة في استهداف التضخم بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2001-2017، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 03، ص 156.
- 17- Jennifer Smith, (2010), economic policy the UK macroeconomic policy, the definition of inflation targeting, university of war wick, p20.
- 18- Eser Turar, (2002), inflation Targeting in Developing countries And ITS Applicability, to the Turkish economy, july, p01.
- 19- اسماعيل احمد الشناوي، (2004)، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين شمس، ص 01.
- 20- امينة دبات، (2015)، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي.
- 21- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، (2005)، تقييم اداء بنك الجزائر للسياسة النقدية، خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الشلف، ص 10-12.
- 22- جباري شوقي، (2014)، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الاشارة الى تجربة البرازيل، الشيلي، تركيا، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، ص 77.
- 23- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية.
- 24- رشام كهينة، جميل احمد، (2019)، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، ص 336.
- 25- سعيد هتهات، (2006)، دراسة اقتصادية وقياسية في الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- 26- Abd Errahman medtoul, pour la première fois de puis 10 Ans l'inflation en Algérie de 10% en 2012 risque de fin a l'investissement productif et des tension sociales, disponible sur le site :www.algerie360.com, consulte le 11/06/2020.
- 27- معمري ليلي، سعيدون عائشة، (2016)، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، ص 126.

